

تحقيق

المشكلة المسكوت عنها في الغلاء: التضخم «يأكل» موازنة سوريا لعام 2016



داخل أحد المطاعم في العاصمة دمشق، أولئك من امس (لومي بشارة - اف ب)

فيما عين الشارم على سعر الصرف اعتقاداً منه أنه «المجرم» الأوحده لرفع أسعار السلع والمواد، كان مشروع الموازنة «التضخمية» للعام القادم يمر في مجلس الشعب ويصبح قانوناً. دون أن يسأل أحد عن موجة الغلاء الجديدة التي سيحملها معه للسوريين في عام 2016

دمشق - زياد غصن

في الوقت الذي كان فيه السوريون مشغولين بأخبار سعر الصرف وتقلباته، كان هناك حدث آخر يجري لا يقل خطورة عنه، يتمثل



قال المتحدث باسم الخارجية الأميركية، مارك تونر، إن الوزير جون كيري والرئيس الروسي فلاديمير بوتين سيبحثان في موسكو الثلاثاء المقبل «الجهود الجارية للتوصل إلى انتقال سياسي في سوريا، وفي الجهود المتزامنة لإضعاف وتدمير تنظيم الدولة الإسلامية». وسيلتقي كيري أيضاً نظيره الروسي سيرغي لافروف خلال وجوده في موسكو.

(الأخبار)

في الموازنة العامة للدولة لعام 2016، التي أقرها مجلس الشعب أخيراً. ويشير الأستاذ في جامعة دمشق، الدكتور الياس نجمة، في حديثه لـ «الأخبار»، إلى أن «الاقتصاد السوري يمر في أزمة تضخمية جامحة، تجاوزت كل التوقعات والحدود منذ عام وحتى الآن، إضافة إلى تآكل كبير في سعر صرف العملة الوطنية، وبالرغم من ذلك تقدمت الحكومة إلى مجلس الشعب بموازنة عامة للدولة لعام 2016 قاربت اعتمادات نفقاتها 2000 مليار ليرة سورية، في حين أن وراثة أقل من ذلك بكثير وكثير. أي إنها موازنة تضخمية بامتياز». ولا تتوقف المشكلة عند الفجوة الهائلة المتشكلة بين الإيرادات والنفقات في الموازنة العامة فقط، بل في طريقة إدارة الحكومة للنفقات والإيرادات وتقليص تلك الفجوة، فبدلاً - كما يرى نجمة - «من بذل الجهد والبحث من خلال أفكار خلاقة عن واردات إضافية عبر القروض والضرائب على أصحاب القدرات التكليفية العالية، والمؤسسات المالية والمصرفية، وكبار رجال الأعمال الذين يحققون الآن، وحققوا في السنوات العشر التي سبقت اندلاع الأحداث، ثروات فلكية، لجأت الحكومة مع الأسف إلى اعتماد الحلول السهلة، وذلك عبر الاقتراض من المصرف المركزي، أي التمويل بالعجز، أو زيادة الأسعار، وكلا هذين الأسلوبين في تمويل عجز الموازنة هما من طبيعة تضخمية، ولهما إسقاطات اقتصادية ومالية واجتماعية خطيرة جداً». وللأسف، لم تجد الحكومة الحالية أفضل من هذين الأسلوبين منذ ثلاث سنوات، إضافة إلى الضرائب والرسوم غير المباشرة التي تزيد من عدم العدالة الاجتماعية والاعتماد على المساعدات والقروض الخارجية، لتغطية العجز الحاصل بين إيرادات الخزينة العامة المتراجعة كثيراً، وبين النفقات المتزايدة بنحو هائل.

مستويات قياسية

لا تتوافر إلى الآن أي بيانات رسمية يمكنها أن تحدد واقع مستويات الدين العام الداخلي المسجلة خلال سنوات الأزمة، فالحكومة لم تقدم بأي بيان حول الحسابات الختامية لميزانيات الدولة عن الفترة الممتدة من عام 2012 ولغاية عام 2014، وهو أمر يجد له مصدر في الجهاز المركزي للرقابة المالية مبرراً، في ضوء عدم القدرة على حصر الأضرار والخسائر

التي تعرضت لها مؤسسات الدولة ومشاريعها. إلا أن تقديرات باحثين مستقلين تؤكد أن «عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بلغ في عام 2014 نحو 40,5%». وقد ألقى هذا العجز عبئاً إضافياً على الدين العام، الذي استمر في الارتفاع إلى مستويات قياسية، فقد ازدادت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي الجاري ازدياداً هائلاً من 104% في 2013، إلى 147% بنهاية عام 2014». من جانبه، أكد صندوق النقد العربي بوضوح أن التقديرات المتعلقة بالدين العام لسوريا، «تظهر أن رصيد صافي الدين العام سيرتفع بنحو 40 في المئة خلال عام 2014، ليصل إلى نحو 3000 مليار ليرة، وما نسبته 32 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي عن عام 2014، وفي ما يتعلق بالدين الخارجي، توقع الصندوق أن يرتفع هذا الدين بنحو 16 في المئة ليبلغ نحو 10,7 مليارات دولار بنهاية عام 2014». إلا أن الصندوق عاد أخيراً ليحدث من توقعاته، ويبيّن «أن الدين الخارجي

سيسجل خلال العام الحالي ارتفاعاً يصل إلى نحو 9 مليارات دولار، مقارنة مع 8,5 مليارات دولار، الحجم المقدر في نهاية عام 2014». ومع أن تقديرات الحكومة للعجز في الموازنة السنوية للدولة يجري تجاوزها بكثير خلال السنة المالية، إلا أنه يمكن احتساب تقديرات الحكومة حول العجز المتوقع في مشروع كل موازنة قدمتها خلال سنوات الأزمة، ليتبين أن الإجمالي، الذي هو مقارنة بالواقع أقل بكثير، يمثل رقماً يستدعي الوقوف عنده. فمثلاً العجز المتوقع من قبل الحكومة في موازنات الأعوام



عجز الموازنة العامة بلغ في عام 2014 نحو 40,5%



2013، 2014، و2015 يصل لأكثر من 1812 مليار ليرة.

تآكل موارد الدولة

لا يرتبط تراجع إيرادات الدولة فقط بالأضرار التي لحقت بالقطاعات الإنتاجية والخراب الوطنية، بل بضعف الأداء الاقتصادي للحكومة، الذي يحدده باحث اقتصادي بأربع نقاط رئيسية: أولاً تطبيق سياسات نيوليبرالية غير مدروسة تسعى إلى تحصيل إيرادات للموازنة من غير القادرين أصلاً، وثانيها تتعلق بضعف وفساد مؤسساتي لا يمكنه أن يحضّل إيرادات ضرورية من كبار التجار والأغنياء، والثالثة خاصة بواقع الإنفاق والتحصيّل والإيراد في المناطق خارج السيطرة، التي تؤثر كثيراً بالاقتصاد في المناطق داخل السيطرة، من حيث السيولة النقدية وتوافر السلع والاستيراد (التهرب)... إلخ، ورابعاً بمدى جدية الوزارات وخاصة المالية في التحضير للموازنة لجهة أولوية الإنفاق وطرق تحصيل الإيرادات. في ضوء ذلك، لم يتردد اقتصاديون

دوريات لـ «الحسبية»، ومعظم عناصرها من الجنسية السعودية، ويقودهم أحد أعضاء «هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» سابقاً في السعودية. يقوم عناصر «الدورية» بمضايقة النساء اللواتي لا يرتدين الحجاب الشرعي وتهديدهن، بالإضافة إلى إيقاف شبان وسؤالهم عن سبب عدم التحاقهم بالجبهات وضررهم إن لم يكن السبب مقنعاً. وجاءت هذه

«الأخبار»، إلى حالة الغليان التي تشهدها المدينة نتيجة الضغوط التي تمارس بحقهم من قبل مسلحي الفصائل، وخاصة عناصر «النصرة»، الذين يتدخلون بأصغر تفاصيل الحياة المعيشية. هؤلاء يشيرون إلى أن المدينة تتحول إلى رقة ثانية نتيجة الدعوات إلى تنفيذ «الشرعية الإسلامية»، وكان المواطنين «كفرة»، بحسب تعبيرهم. ويفيد أحدهم في حديثه عن انتشار

والفوعة. الزيداني. وتروي مصادر أهلية من داخل المدينة لـ «الأخبار» أن عدد الغرياء تضاعف كثيراً بعد اتفاق الهدنة، «حيث تراهم في كل مكان وخاصة عائلات مقاتلي الحزب الإسلامي التركستاني (الصينيين)، بالإضافة إلى عائلات الشيشانيين الذين وضعوا حراساً أمام منازلهم بعد التفجير الذي استهدف أحد القبايين التركستانيين». ويلفت مواطنون، خلال اتصالات مع

في المدينة باتوا يلاحظون إجراءات أمنية مشددة وانتشاراً مكثفاً لعناصر مسلحيتها في ما يُعتقد أنه زيارة «الأمير» للمدينة. ويرى أهالي المدينة أنهم لم يعودوا يأتمنون على حياتهم فيها، إلا أنهم مجبرون على الإقامة نتيجة الظروف المعيشية الصعبة، بينما يراها المسلحون أنها أكثر أمناً نتيجة توقف ضربات الطيران السوري لمقارهم بعد هدنة كفريا

سائر اسليم

لم تعد مدينة إدلب في نظر سكانها «المدينة الفاضلة» بعد خضوعها لشريعة أصحاب «الرايات السود». تنظيم القاعدة في بلاد الشام. جبهة النصرة» يواصل تحويلها إلى «إمارة إسلامية» بمركز قيادي لعملياته بإشراف «الأمير العام للتنظيم» أبي محمد الجولاني. ورغم استحالة رصد تحركات الأخير، إلا أن القاطنين

تقرير

«إدلبستان» إمارة الجولاني الجديدة: الطريق، نحو رقة ثانية